

Distr.: General
1 April 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٧٨ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قراره ١٤٧٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، قرر مجلس الأمن أن حكومة ليبيريا لم تمثل امتثالا كاملا للمطالب الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، الذي طالب فيه المجلس أن توقف حكومة ليبيريا فوراً دعمها للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون ولغيرها من الجماعات المتمردة المسلحة في المنطقة وأن تقوم على وجه الخصوص باتخاذ الخطوات الملموسة التالية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا، بمن فيهم الذين تضع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار قائمة بأسمائهم، وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها، على ألا يترتب على ما ورد في هذه الفقرة إلزام ليبيريا بطرد مواطنين لها من أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقاً للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين وفي مجال الاتصالات واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقاً من إقليم ليبيريا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للباس الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون وفقاً للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)؛



(د) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأصول المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

(هـ) إيقاف جميع الطائرات المسجلة في ليبيريا عن العمل ضمن ولايتها القضائية إلى أن تستكمل سجل طائراتها بموجب المرفق السابع لاتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو عام ١٩٤٤ وتقدم للمجلس معلومات مستكملة عن تسجيل وملكية كل طائرة مسجلة في ليبيريا.

٢ - وفي الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، طلب إلى المجلس تقديم تقرير في موعد أقصاه ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبعد ذلك مرة كل ستة أشهر اعتباراً من تاريخه، يستند إلى معلومات من جميع المصادر ذات الصلة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عما إذا كانت ليبيريا قد امتثلت للمطالب المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه وعن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ١ أعلاه.

٣ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أبلغته فيها بأنه، نظراً للحالة السائدة في البلاد التي استدعت إجلاء موظفي الأمم المتحدة، لم يتيسر جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير. ونصحت بضرورة إرجاء تقديم ذلك التقرير حتى مطلع عام ٢٠٠٤، لمنح الوقت الكافي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وللحكومة الانتقالية الوطنية لجمع المعلومات المطلوبة وإجراء تقييم للأوضاع الجديدة على الأرض بغية تقديم معطيات تتيح لي إعداد التقرير.

ثانياً - حل حكومة تشارلز تايلور في ليبيريا

٤ - منذ تقرير المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/466) الذي أصدر عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، حدثت تطورات هامة في ليبيريا. ففي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وجهت المحكمة الخاصة لسيراليون لائحة اتهام لرئيس ليبيريا تشارلز تايلور. وصدرت اللائحة مشفوعة بأمر بالقبض عليه وترحيله واعتقاله. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، قدم الرئيس تشارلز تايلور استقالته وفر هارباً إلى نيجيريا بعد أن عرضت عليه حكومة نيجيريا اللجوء إليها على أساس عدم تدخله في شؤونها السياسية.

٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وقعت حكومة ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا والأحزاب السياسية الليبرية الأخرى

اتفاقاً شاملاً للسلام في أكرا، ينص على الوقف الدائم للأعمال القتالية؛ ونزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وإطلاق سراح السجناء والمخطوفين وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وتسوية النزاعات، والإصلاح الانتخابي، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات يمكن الوثوق بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد اختار الموقعون على الاتفاق نائب الرئيس، مؤسس بلاه، لرئاسة حكومة ليبيريا لفترة مؤقتة حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفيما بعد تحل محلها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، وهي حكومة انتقالية تضم جميع الأطراف، بفترة ولاية من المقرر أن تبدأ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عندما تتولى السلطة الحكومة المنتخبة التالية.

٦ - وبموجب القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي تشمل ولايتها دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه الأطراف الليبيرية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ وتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن؛ وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان؛ ودعم تنفيذ عملية السلام. ونظراً لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فقد أبلغت رئيس مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (S/2003/899) بأنني أعترم إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا.

ثالثاً - حل الجبهة المتحدة الثورية

٧ - في أعقاب إتمام المراحل الأولية لبرنامج نزع السلاح في سيراليون في بداية عام ٢٠٠٢، تم تفكيك الهيكل العسكري للجبهة المتحدة الثورية بصورة شاملة. وأعلنت الجبهة رسمياً تحولها إلى حزب سياسي بتشجيع من المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين، وسمت نفسها حزب الجبهة المتحدة الثورية، حتى يمكنها المشاركة في الانتخابات العامة للبلاد التي كانت ستجري في أيار/مايو ٢٠٠٢. وأثناء الفترة السابقة للانتخابات، أسهمت الخلافات المستمرة بين القيادة وعامة المقاتلين في الجبهة المتحدة الثورية إلى تآكل التماسك التنظيمي للجبهة التي كانت عملية نزع السلاح والتسريح قد أضعفتها بشكل ملحوظ. وحدثت انقسامات حادة بين الكوادر بسبب مشاركة حزب الجبهة المتحدة الثورية في الانتخابات وبسبب مرشحة للرئاسة.

٨ - وأثناء الفترة المفضية إلى الانتخابات، ادعى حزب الجبهة المتحدة الثورية أنه يمر بصعوبات مالية وواصل طلب المساعدة المالية والمادية من المجتمع الدولي حتى يتسنى له المشاركة في الانتخابات. ونظراً لحالة العجز المالي الواضحة التي عانى منها الحزب وافتقاره

إلى التقديرات التنظيمية، فقد عجز عن شن حملة انتخابية فعالة. وإلى جانب افتقاره إلى مناصرين في صفوف الشعب، فإنه لم يحظ، علاوة على ذلك، سوى بدعم ضئيل من أعضائه، فقد أصيب كثير منهم بخيبة الأمل إزاء ما لاحظوه من فساد داخل قيادة الحزب. وعندما جاءت الانتخابات، تخلى كثير من الذين أزيلت الغشاوة عن عيونهم عن الحزب. ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى فشل حزب الجبهة المتحدة الثورية في الحصول على مقعد واحد في البرلمان. وبعد انتهاء الانتخابات مباشرة، أغلق الحزب بعضاً من مكاتبه الرئيسية في المقاطعات متعللاً بالمصاعب المالية. وعلاوة على ذلك، فإن أمين عام الحزب، باولو بانغورا، الذي كان مرشحاً للرئاسة استقال من الحزب في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٩ - ووجهت المحكمة الخاصة لائحة اتهام إلى خمسة من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية الرئيسيين السابقين وهم فوداي سانكوه، وسام "موسكيتو" بوكاري، وإيسايساي، وموريس كالون، وأوغستيني غباو في الفترة من ١٠ آذار/مارس و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وثلاثة منهم الآن رهن الاعتقال بانتظار محاكمتهم أمام المحكمة الخاصة. وقتل سام "موسكيتو" بوكاري في ليبيريا في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٣، بينما توفي فوداي سنكوه في السجن في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

١٠ - وتشير الأنباء إلى أنه في أعقاب استكمال نزع السلاح في سيراليون، جُند المقاتلون السابقون التابعون للجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني للقتال في ليبيريا لصالح قوات حكومة ليبيريا أو جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وكان من بين أولئك "الجنود المستأجرين"، جماعة من المقاتلين السابقين في الجبهة المتحدة الثورية بقيادة سام بوكاري ودعم من تشارلز تاييلور. ومنذ وفاة سام بوكاري وتفكك حكومة تشارلز تاييلور، تغير وضع أولئك المقاتلين تغيراً كبيراً. والواقع أن أي عناصر متبقية من الجبهة قاتلت إلى جانب قوات تاييلور من المرجح أن يكون قد نزع سلاحها وسرحت وأعيدت إلى وطنها في سيراليون بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل والمشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه. ويجري تشجيع حكومة سيراليون والحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا على تنسيق العمل بينهما على نحو وثيق بغية ضمان إعادة المقاتلين السابقين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم كل في مجتمعه. وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن الاستعدادات تجري حالياً لاستئناف برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في ليبيريا. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ولكنه توقف بعد أن واجه المصاعب. وتجري في نفس الوقت مشاورات بين حكومتي سيراليون وليبيريا لتقرير أكثر الطرق فعالية لحل مشكلة المقاتلين الأجانب الموجودين في أراضيها.

رابعاً - ملاحظات

١١ - يجدر التذكير بأن مبرر الطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) كان الحاجة إلى المساعدة على توطيد وضمان السلم والاستقرار في سيراليون وبناء وتعزيز علاقات سلمية بين بلدان المنطقة. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، اتخذت خطوات واسعة ملموسة نحو توطيد السلم في سيراليون، كما لاحظ مجلس الأمن في قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣). وبالإضافة إلى ذلك، حققت العملية السلمية الليبرية تقدماً نتيجة لرحيل تشارلز تايلور، والعملية السلمية الإيفوارية، التي تأثرت بدورها بالصراعات الدائرة في المنطقة دون الإقليمية، تحقق تقدماً أيضاً.

١٢ - وإذ لاحظ مجلس الأمن الظروف المتغيرة المشار إليها أعلاه، فقد راجع في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) الأساس القانوني لتدابير الجزاءات التي فرضها على ليبيريا لكي تعبر عن الواقع الجديد السائد على الأرض. ولا ترتبط المعايير الأساسية المتعلقة بدفع الجزاءات الجديدة بالمطالب الواردة في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وقد وافق المجلس، فضلاً عن ذلك، على ألا يحدد الحظر المفروض على استيراد الماس الخام من سيراليون غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ، ومن ثم يصبح الطلب الوارد في الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) لاغياً. وفي ضوء كل ما تقدم، فقد اتجهت نيتي إلى أن يكون هذا التقرير هو تقرير الأخير عملاً بالفقرة ٢٠ من القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣). وستتاح لي فرصة تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ عن التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير المنقحة لرفع الجزاءات، وفقاً للفقرة ٢٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).